



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

The capital structure of circular banks is composed of multiple currencies. A study of a sample of Iraqi banks for the period(2010-2023)

هيكل رأس المال للمصارف التجارية ودوره في تقليل المخاطر المالية دراسة لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2010-2023

م.م سجي باسط محمد
Saja basit mohammed
Sajos735@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة اوروك

م.د جواد كاظم موجي
Jawad kadhim mohi
jawad.muhi2102p@coadec.uobaghdad.edu.iq
مديرية تربية ميسان

Abstract

The capital structure is one of the essential elements in the management of commercial banks, as it directly affects their ability to face financial and economic challenges in Iraq. The banking sector has undergone significant fluctuations since 2003 due to unstable economic and political conditions. This research addresses the relationship between capital structure and financial risks in Iraqi commercial banks, aiming to highlight how banks organize their financial resources and their role in reducing the risks they may face. We will seek to analyze the various factors constituting capital and how they impact the stability of banks and their ability to sustain and grow in a complex economic environment.

Keywords: capital structure, multi-currency, nuclear.

المستخلص

يُعد هيكل رأس المال أحد العناصر الأساسية في إدارة المصارف التجارية، إذ يؤثر بشكل مباشر على قدرتها على مواجهة التحديات المالية والاقتصادية في العراق. وقد شهد القطاع المصرفي تقلبات كبيرة منذ عام 2003 نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة. يتناول هذا البحث العلاقة بين هيكل رأس المال والمخاطر المالية في المصارف التجارية العراقية، بهدف تسليط الضوء على كيفية تنظيم المصارف لمواردها المالية ودورها في الحد من المخاطر التي قد تواجهها. وسنسعى إلى تحليل العوامل المختلفة التي تُشكل رأس المال، وكيفية تأثيرها على استقرار المصارف وقدرتها على الاستمرار والنمو في بيئة اقتصادية معقدة.

الكلمات المفتاحية: هيكل رأس المال، المخاطر المالية، المصارف التجارية.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في تحديد المكون الأمثل لرأس المال الذي يمكن أن يساهم بشكل فعال في تقليل المخاطر المالية في المصارف التجارية العراقية، وإلى أي مدى يمكن

لهذه المكونات أن تعزز من استقرار هذه المصارف في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة.

أهداف البحث:

1. تحليل هيكل رأس المال للمصارف التجارية العراقية خلال المدة من 2010-2023.
2. تحديد تأثير مكونات هيكل رأس المال على المخاطر المالية التي تواجه المصارف.
3. اقتراح استراتيجيات لتحسين هيكل رأس المال بهدف تقليل المخاطر وزيادة الاستقرار المالي.
4. تقييم الأداء المالي للمصارف بناءً على هيكل رأس المال.

أهمية البحث:

1. تعزز هذه الدراسة من الفهم الأكاديمي للعلاقة بين هيكل رأس المال والمخاطر المالية في القطاع المصرفي، مما يساهم في تطوير النظرية الاقتصادية والمصرفية في السياق العراقي.
 2. تقدم الدراسة توصيات قيمة للإدارة في المصارف لتطبيق استراتيجيات فعالة في إدارة هيكل رأس المال، مما يساهم في تعزيز استقرار هذه المؤسسات.
 3. دعم استقرار القطاع المصرفي، يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق، حيث يعد القطاع المصرفي ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني.
- عينة البحث:** يمثل مجتمع دراسة المصارف العاملة في العراق، اذ يبلغ عددها في احصائيات البنك المركزي 71 مصرفاً، منها 55 مصرفاً محلياً تجاري وإسلامي، وسيتم اختيار ثلاث مصارف بناءً على وفرة واستكمال البيانات وفقاً للسلسلة الزمنية للدراسة وللمدة من (2010-2023). مصرف بغداد، مصرف التجاري العراقي، مصرف سومر.

فرضية البحث: هناك ارتباط وثيق وعلاقة إيجابية بين هيكل رأس المال وزيادة استقرار المصارف التجارية العراقية، مما يؤدي إلى تقليل المخاطر المالية.

المحور الأول: - الإطار المفاهيمي لمفهوم هيكل رأس المال

1. مفهوم هيكل رأس المال: مفهوم هيكل رأس المال عرف هيكل رأس المال هو كيفية الحصول على تحديد المدة حسب التوقيت المناسب فيما يتعلق بالفعاليات التجارية والاستثمارية المتاحة لاستغلال استثمار المصرف، والذي يعرف أيضاً تحديد رأس المال الذي يستخدمه موظفو الطلاب والذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة التمويل إلى الأقل حتى الآن (الشرع، 2003:24). كذلك يعرف هيكل رأس المال بكونه التمويل المتوفر لرأس المال المدفوع للأسهم العادية الأسهم المقفلة والأرباح الممغنطة مضافاً إليه التمويل المقترض (Ritter, 2005:20) النهائي، إذ أن هيكل رأس المال الطويل هو مزيج من الدين وحقوق الملكية الذي يؤدي إلى إدارة تعظيم ربحية الشركة، فإذا لم تكن المؤسسة أو تمارس في هيكل رأسمالها سوف يخسر جميعها بكل سهولة وبأقل تكلفة كما تم تعريف الهيكل. رأس المال الذي يجمع الديون الطويلة والحقوق الملكية الذي يستخدمه.

1.1 وظائف رأس المال المصرفي: يؤدي رأس المال إلى العديد من الوظائف والدورات الحيوية

في دعم العمليات، (Rose & Hudgins, 2008:476) على المدى الطويل ومنها الآتي:

1. توفير الموارد عند التأسيس لأي مؤسسة مالية، وإنشاء قاعدة من الموارد للنمو المستقبلي.
2. يستخدم كاحتياطي لاستيعاب الخسائر المالية والتشغيلية ومنع وصول الخسائر إلى الودائع واستعادة ربحيتها.
3. ثقة الجمهور واطمئنان الدائنين فيما يتعلق بالقدرة المالية للمؤسسة للتداول ومن ثم استمرارها بالعمل على المدى الطويل.

4. أصبح رأس المال للإشراف والتنظيم.
5. يوفر رأس المال اللازم لنمو المؤسسة لخدمات التوزيع الجديدة، حيث يسمح رأس المال بالتوسع في الأماكن الأكبر أو بناء مكاتب فرعية إضافية من أجل مواكبة سوقها الاخذ في الاتساع ومتابعة أعمالها.
6. يستخدم رأس المال في قياس المتانة للمؤسسة أو التصديق على مدى تحديد رأس المال الخاص بها، حيث يطلب من المستفيدين زيادة نسبة رأس المال بما في ذلك ما يناسب الموجودات الخطرة، وألا تكون نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات أقل من 8%، وبالتالي من أجل أن يتم توفير الحماية للمساهمة في تقليص ما يتنوع من مساهمات مالية.
7. هيكل رأس المال يمكن أن يرتبط أيضاً بتعويضات (أجور) الأطراف الأخرى العاملة ضمن الشركة، مثل الموظفين العاملين حيث يطالبون بأجور أعلى للتعويض، وبذلك تدفع الشركات ذات الرافعة المالية الأعلى أجوراً أعلى تماشياً مع ظروف العمل. (Baker, 2011:105).

2.1: مكونات رأس المال المصرفي: ويُصنف هيكل رأس المال إلى مصادر التمويل الداخلية المتمثلة بـ (حق الملكية أو ما يُطلق عليها برأس المال الممتلك وكذلك مصادر التمويل الخارجية المتمثلة بـ (مصادر التمويل طويل الاجل وفيما يلي اهم مكونات رأس المال المصرفي 47 & Rose (Hudgins, 2008):

1- السندات: - تمثل أداة دين طويل الأجل تمويل مقترض يسهم به مستثمرون خارجيون وتصدرها الشركة أو المؤسسة المالية عند حاجتها للتمويل وتعطي الحق لحاملها المطالبة باسترداد أصل الدين مع الفوائد المترتبة عليه عند الاستحقاق أي تخضع لمطالبات المودعين) وقد تحمل أدوات الدين هذه ميزة قابلية التحويل، مما يسمح بتبادلها المستقبلي لحصص الأسهم.

2. الفائض الاحتياطي: يُمثل المبلغ الزائد المتراكم) على مر السنوات لمواجهة الحالات الطارئة والنتائج من تحقيق الأرباح للمصارف ولا يتم توزيعه على المساهمين بشكل مقسوم أرباح. وتقسم بدورها إلى الاحتياطيات الرأسمالية، الاحتياطيات القانونية، والاحتياطيات الاختيارية المستخدمة في دعم المركز المالي للمؤسسة المصرفية وهو إحدى مصادر التمويل الممتلك.

3. القروض الآجلة تعد مصدر تمويل مقترض تستطيع الشركة أو المؤسسة المالية الحصول عليه من مصارف أخرى مقابل الالتزام بتسديد مبلغ القرض مع الفوائد المترتبة عليه إلى الجهة المانحة للقرض. (Adeyemi&Obboh, 2011:133)

4. رأس المال المدفوع يعد من مصادر التمويل الممتلك الذي يتمثل بـ (الأسهم العادية والأسهم الممتازة) (Mahfud, 2017:4)

5. الأرباح غير الموزعة (المحتجزة): تعد مصدر تمويل ممتلك وتمثل صافي الأرباح التي يتم الاحتفاظ بها نتيجة الأعمال والأنشطة بدلاً من دفعها كأرباح للمساهمين، وتأتي التسمية كون الشركة أو المؤسسة المالية عندما تحقق أرباحاً فهي لا تقوم بتوزيعها على حملة الأسهم وإنما تسعى الإدارة إلى إعادة استثمارها في مشاريع أو أنشطة أخرى لغرض التوسع بغية تحقيق عوائد إضافية. (Ball et al 2020:236).

3.1: مفهوم المخاطرة المالية: يُمكن إعطاء وصف للمخاطر بأنها الخطر الذي يُؤلّد حالة من الإرباك واحتمالية وقوع خسائر فادحة بسبب التقصير أو الفعل غير المدروس مما يؤدي إلى المساس بسمعة ومكانة المؤسسة المالية (Willsher, 1995:122). وتُعرف بأنها حالة التأكد من النتائج المستقبلية (Olsson, 2002:5-6). وتعني أيضاً بأنها عدم اليقين المرتبط بحدث معين، وبالتالي ما إن حدثت فإنّها قد تؤدي إلى انخفاض الأرباح بشكل غير متوقع بسبب عوامل

داخل أو خارج الشركة أو المؤسسة المالية، مثل التغيرات في الظروف الاقتصادية أو المنافسة أو القوانين واللوائح وكلما زاد الانحراف المعياري أو التباين للمقاييس المذكورة آنفاً، زادت المخاطر الإجمالية وذكر (العامري، 2010: 35) بأنها احتمالية القلب في، العوائد المتعلقة بالقرارات المالية بسبب حالة اللا تأكد المرتبطة بقدرة المؤسسة المالية على تغطية التزاماتها المالية.

4.1: أسباب نشوء المخاطر المالية : نشوء المخاطر المالية يمكن أن يكون نتيجة لعدة أسباب

ومن أبرزها Financial Risk Management، 2010: 45

1. المخاطر الائتمانية:

تقصير العملاء: عدم قدرة المقترضين على سداد القروض، مما يؤدي إلى خسائر للبنك. تدهور جودة الائتمان: تراجع التصنيف الائتماني للشركات أو الأفراد المدينين.

2. المخاطر السوقية:

تقلبات الأسعار: تغيرات في أسعار السلع أو الأصول المالية تؤثر على قيمة الاستثمارات. معدل الفائدة: الارتفاع المفاجئ في معدلات الفائدة يمكن أن يؤثر على تكاليف الاقتراض والأرباح.

3. المخاطر التشغيلية:

الأخطاء البشرية: حدوث أخطاء في العمليات أو اتخاذ قرارات غير سليمة. المشاكل التكنولوجية: أعطال في الأنظمة أو اختراقات أمنية تؤدي إلى فقدان البيانات أو الأصول.

4. المخاطر السيولة:

عدم توفر السيولة: عندما لا يستطيع البنك تلبية التزاماته المالية في الوقت المحدد. تغير الظروف السوقية: تدفقات نقدية غير متوقعة تؤثر على قدرة البنك على التحكم في سيولته.

5. المخاطر الاقتصادية:

الركود الاقتصادي: انخفاض النشاط الاقتصادي يؤثر على قدرة الشركات والأفراد على سداد الديون. التضخم: ارتفاع معدلات التضخم قد يؤدي إلى تقليل القوة الشرائية.

6. المخاطر القانونية والتنظيمية:

تغيير القوانين: تغييرات غير متوقعة في الإطار القانوني أو التنظيمي قد تؤثر على العمليات المالية. المسؤولية القانونية: القضايا القانونية قد تؤدي إلى تكاليف زهيدة.

7. المخاطر السياسية:

عدم الاستقرار السياسي: الأزمات السياسية أو الحروب قد تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية. القرارات الحكومية: السياسات الحكومية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أداء الأسواق المالية.

8. المخاطر البيئية:

الكوارث الطبيعية: مثل الزلازل أو الفيضانات التي تؤثر على الأعمال وأصولها. هذه الأسباب تشكل قاعدة لفهم كيفية نشوء المخاطر المالية وكيفية إدارتها. إذا كان لديك أي استفسارات إضافية حول أي من هذه المخاطر، فلا تتردد في طرحها.

المحور الثاني: التحليل العملي للدراسة وصحة اختبار الفرضية

2.1. تحليل بعض مؤشرات هيكل رأس المال للمصارف التجارية عينة الدراسة

2.1. نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات : تشير النسبة إلى مدى قدرة المصارف على القيام بمزاولة أنشطتها المصرفية عن طريق استخدام جودتها بالاعتماد على حقوق مالكيها في تغطية العجز الحاصل جراء استخدام الموجودات وحماية مودعيها، وتشير أيضاً إلى مقدار الأرباح المتحصلة والتي توزع كنسبة مئوية لحملة الأسهم لقاء تشغيل الموجودات. وتكتب

بالصيغة الآتية:

جدول (1): نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2023)

للسنة	مصرف بغداد	المصرف العراقي التجاري	مصرف سومر التجاري
2010	12.36	46.31	63.57
2011	15.95	54.63	63.04
2012	15.93	48.80	58.73
2013	16.50	58.71	63.24
2014	16.00	63.30	63.03
2015	17.33	66.09	71.42
2016	23.56	66.52	75.96
2017	25.40	63.29	68.57
2018	23.95	63.96	65.55
2019	24.16	60.64	67.91
2020	19.61	49.92	78.92
2021	20.08	61.40	70.90
2022	21.65	60.76	72.76
2023	22.89	62.95	74.66

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

من خلال الجدول (1) يتضح الاتي: أن مصرف بغداد: - سجل أعلى نسبة حق ملكية لإجمالي الموجودات في عام (2017) إذ بلغت 25.40% وهذه زيادة بمعدل صغير ودليل على إن المصرف يوفر الحماية اللازمة لأموال مودعيه ويعتمد على مصدر التمويل الخارجي أكثر من التمويل الداخلي في حين سجل المصرف أدنى نسبة له في عام (2010) إذ بلغت 12.36% وهي نسبة تشير إلى ضعف المصرف في توفير الحماية الأموال المودعين وزعزعة ثقة زبائن المصرف، ما يعني أنه بدأ بنسبة منخفضة (12.36%) في 2010، ثم شهد ارتفاعاً تدريجياً ليصل إلى 25.40% في 2017، قبل أن يتراجع قليلاً ويستقر حول 22.89% في 2023. أما المصرف التجاري العراقي: - إن هناك تفاوت في نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات بين الارتفاع والهبوط خلال سنوات الدراسة وبلغت أعلى نسبة حققها المصرف عام (2016) إذ بلغت 66.52% مما تشير إلى اعتماد المصرف بشكل رئيسي- على حقوق المالكين في تغطية الالتزامات المالية وانعكاس ذلك على عائد رأس المال الممتلك، في حين كانت أدنى نسبة عام (2010) إذ بلغت 46.31% وهذا انخفاض ملحوظ قياساً بالسلسلة الزمنية، مما يشير إلى انخفاض السيولة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأمان لأموال مودعيه، ما يعني أن النسبة ارتفعت النسبة من 46.31% في 2010 إلى ذروتها عند 66.52% في 2016، لكنها تذبذبت لاحقاً وانخفضت إلى 62.95% في 2023. بينما مصرف سومر التجاري: - تشير النتائج إن المصرف حقق أعلى نسبة رسملة عام (2020) إذ بلغت 78.92% مما تشير إلى اعتماد المصرف بشكل كبير على مصدر التمويل الداخلي لغرض حماية أموال مودعيه يضاف إلى ذلك انخفاض التسهيلات الائتمانية الممنوحة وهذا دليل واضح على ارتفاع حق الملكية في حين نلاحظ انخفاض النسبة عام (2012) إذ بلغت 58.73% كحد أعلى مما يدل على انخفاض حق الملكية مقارنة بإجمالي الموجودات. مما يعني أنه حافظ على نسب عالية طوال الفترة، حيث بدأ من 63.57% في 2010 وبلغ أعلى قيمة عند 78.92% في 2020، قبل أن يستقر حول 74.66% في 2023.

نستنتج مما تقدم:

- مصرف بغداد لديه نسبة أقل من رأس المال المملوك مقارنةً بالبنوك الأخرى، مما يعني اعتماده الأكبر على التمويل بالدين، وهو ما قد يزيد المخاطر المالية.
- المصرف العراقي التجاري يظهر تقلبات في هيكل رأس المال، حيث ارتفع اعتماده على حقوق الملكية حتى 2016 ثم تذبذب.
- مصرف سومر يعتمد بشكل كبير على حقوق الملكية، مما يجعله أكثر استقراراً وأقل عرضة لمخاطر الديون مقارنةً بالبنوك الأخرى.

2.2. نسبة إجمالي الموجودات إلى إجمالي المطلوبات: تعد من المقاييس المهمة التي تشير إلى مدى قدرة المصارف على مزاولة أنشطتها المصرفية المتمثلة بمنح التسهيلات الائتمانية ومواجهة السحوبات المفاجئة للودائع أي تشغيل موجوداتها بالاعتماد على مصادر التمويل الخارجية المتمثلة بالديون، وتُشير النسبة أيضاً إلى مقدار الخطر الذي يمكن أن تتعرض له المصارف في حال اعتمادها على استخدام التمويل بالدين بشكل مفرط مما يُعرضها إلى مخاطر العسر المالي وتعذرها عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه زبائنها على المدى البعيد. وتكتب النسبة بالصيغة الآتية:

نسبة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات = إجمالي المطلوبات طويلة الأجل / إجمالي الموجودات * 100

جدول (2): تحليل نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة

السنة	مصرف بغداد	المصرف العراقي التجاري	مصرف سومر التجاري
2010	87.64	53.69	36.48
2011	84.05	45.37	36.49
2012	84.07	51.20	41.25
2013	83.50	41.29	36.70
2014	84.00	36.70	38.14
2015	82.67	33.91	28.68
2016	76.44	33.48	24.06
2017	74.60	36.71	31.44
2018	76.05	36.04	34.46
2019	75.84	39.45	23.09
2020	80.39	50.16	21.08
2021	79.92	38.60	29.10
2022	80.58	39.63	27.79
2023	81.86	38.82	28.82

المصدر: - من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

من خلال الجدول (2) يتضح الآتي:

مصرف بغداد: سجل أعلى نسبة مديونية عام (2010) إذ بلغت 87.64% وهي أعلى نسبة مديونية مقارنة بالمصارف التجارية عينة الدراسة وهذا دليل واضح على أنّ المصرف قد عمد على اس يجعله أكثر عرضة للمخاطر إلا أنّ النسبة بدأت بالانخفاض في عام (2016) حتى عام (2019) حيث سجل المصرف أدنى نسبة للدين عام (2017) إذ بلغت 74.60% وهذا دليل واضح على قيام المصرف بتنويع مصادر التمويل بهدف سد العجز الحاصل في الديون مما عزز ثقة الزبائن المتعاملين مع المصرف وبالتالي تقوية مركزه المالي، إلا أنّ الفترة 2020-2023 بدأت النسبة في الارتفاع مرة أخرى، حيث وصلت إلى 81.86% في 2023، مما يعني عودة المصرف إلى الاعتماد الأكبر على الديون.

المصرف العراقي التجاري: سجل أعلى نسبة عام (2010) إذ بلغت 53.69% في حين كانت أدنى نسبة عام (2016) إذ بلغت 33.48% مما يدل على أنّ هناك تفاوت في الارتفاع والانخفاض وسجل المصرف مستويات منخفضة للنسب خلال مدة الدراسة بسبب زيادة حجم موجوداته قياساً بحجم طلبياته، ولم يرق المصرف باعتماد أي نوع آخر من الاقتراض، أمّا الفترة من (2021-2023) بدأت النسب بالانخفاض تدريجياً حيث وصلت إلى 38.82% في العام 2023 مما يعني انخفاض نسب مديونية.

مصرف سومر التجاري: المصرف سجل مستويات متفاوتة للنسبة خلال سنوات الدراسة حيث كانت أعلى نسبة مديونية عام (2012) إذ بلغت النسبة 41.25% قياساً بالسنوات الأخرى بسبب الزيادة الحاصلة في مصادر الدين الخارجية وانخفاض حجم الموجودات، في حين سجل المصرف أدنى نسبة عام (2020) حيث بلغت 21.08% بسبب زيادة إجمالي موجوداته واعتماد مبدأ التنويع في مصادر التمويل في تغطية التزاماته المالية، أما الفترة ما بين (2021-

2023) بدا بالتذبذب الا انها لا تعد من المؤشرات السلبية فهي لا تزال تعبر عن مدى اعتماد المصرف على تنوع مصادر التمويل في التعهد بالتزاماته مما يمنحه القدرة على عدم الاعتماد بشكل كبير على الديون وقل عرضة للمخاطر.

نستنتج مما تقدم:

مصرف بغداد: رغم التحسن بين 2016 و2019، لا يزال مصرف بغداد يعتمد على الديون بشكل كبير، مما يجعله أكثر عرضة للمخاطر المالية الارتفاع بعد 2020 قد يكون بسبب تحديات اقتصادية أو تغيرات في سياسات التمويل الخاصة بالمصرف مما يزيد من تعرضه للمخاطر السيولة والعسر المالي.

المصرف العراقي التجاري: يظهر تقلبات ونسب ومتفاوتة في اعتماده على التمويل والاقتراض الخارجي والنسب مقبولة نوعاً ما، مما يجعله اقل عرضه للمخاطرة المالية من حيث نسب مديونية.

مصرف سومر التجاري: حيث يعد في هذا المجال أكثر المصارف عينة الدراسة في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه مودعيه والاقل عرضة للمخاطرة المالية مما يخلق جواً من الثقة والأمان وأكثر استقطاباً للودائع وزيادة موجوداته.

3. التقييم العملي لصحة اختبار الفرضية: يهدف هذا التقييم إلى اختبار صحة الفرضية التي تنص على أن هناك علاقة إيجابية بين هيكل رأس المال واستقرار المصارف التجارية العراقية، مما يؤدي إلى تقليل المخاطر المالية. لتحقيق ذلك، تم تحليل بيانات المصارف التجارية العراقية خلال الفترة (2010-2023) من خلال مؤشرين أساسيين:

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات (مقياساً لاعتماد المصرف على التمويل الذاتي).
نسبة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات (مقياساً للمخاطر المالية المرتبطة بالديون).
وقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي لقياس العلاقة بين هيكل رأس المال والمخاطر المالية.
1. **التحليل العملي لنسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات:** يُعتبر هذا المؤشر مقياساً لقوة الهيكل التمويلي للمصرف، حيث تعكس ارتفاعه قدرة المصرف على الاعتماد على التمويل الذاتي بدلاً من الديون.

جدول (3): تحليل الاتجاهات الزمنية للمصارف عينة الدراسة

المصرف	المتوسط (%)	أعلى قيمة (%)	أدنى قيمة (%)	الانحراف المعياري
مصرف بغداد	19.67	25.40 (2017)	12.36 (2010)	4.03
المصرف العراقي التجاري	59.09	66.52 (2016)	46.31 (2010)	6.58
مصرف سومر التجاري	68.45	78.92 (2020)	58.73 (2012)	5.89

المصدر: - من عمل الباحث

النتائج: مصرف بغداد: لديه أدنى نسبة مما يشير إلى اعتماده الكبير على الديون.
المصرف العراقي التجاري: لديه تقلبات حادة في التمويل الذاتي، مما يعكس تغيرات في استراتيجياته.

مصرف سومر التجاري: هو الأكثر استقراراً مالياً لاعتماده الكبير على التمويل الذاتي.
2. **التحليل العملي لنسبة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات:** هذا المؤشر يعكس مدى المخاطر المالية التي تواجه المصارف بناءً على اعتمادها على التمويل بالديون.

جدول (4): تحليل الاتجاهات الزمنية للمصارف عينة الدراسة

المصرف	المتوسط (%)	أعلى قيمة (%)	أدنى قيمة (%)	الانحراف المعياري
مصرف بغداد	80.83	(2010) 87.64	(2017) 74.60	3.88
المصرف العراقي التجاري	41.08	(2010) 53.69	(2016) 33.48	6.51
مصرف سومر التجاري	31.26	(2012) 41.25	(2020) 21.08	6.16

المصدر: - من عمل الباحث

النتائج: مصرف بغداد: لديه أعلى نسبة ديون، مما يجعله أكثر عرضة للمخاطر المالية.

المصرف العراقي التجاري: أظهر تحسناً في إدارة الديون، لكنه لا يزال عرضة للتقلبات.

مصرف سومر التجاري: لديه أدنى نسبة ديون، مما يجعله الأكثر أماناً مالياً.

الاستنتاجات

1. مصرف بغداد لديه مخاطر مالية مرتفعة بسبب اعتماده الكبير على الديون.
2. المصرف العراقي التجاري أظهر تقلبات متوسطة في اعتماده على حقوق الملكية.
3. مصرف سومر التجاري هو الأكثر استقراراً مالياً بفضل اعتماده الكبير على التمويل الذاتي.
4. مصرف بغداد الأكثر عرضة للمخاطر المالية بسبب اعتماده الكبير على الديون.
5. المصرف العراقي التجاري شهد تحسناً في هيكل رأس المال، لكنه لا يزال يواجه بعض التقلبات.
6. مصرف سومر التجاري هو الأكثر استقراراً مالياً، حيث يعتمد أكثر على حقوق الملكية وأقل على الديون.

التوصيات

تحسين استراتيجيات التمويل الداخلي عبر زيادة الاحتياطات المالية.

1. الحد من التقلبات في هيكل رأس المال للحفاظ على الاستقرار المالي.
2. تعزيز الرقابة على المصارف لضمان استخدام استراتيجيات تمويل آمنة ومستدامة.
3. زيادة رأس المال المملوك لتقليل الاعتماد على الديون وتقليل المخاطر المالية.
4. تحسين إدارة الديون خاصة في مصرف بغداد، لتجنب التعثر المالي.
5. تشجيع المصارف على تنويع مصادر التمويل مثل الأرباح المحتجزة بدلاً من الاعتماد الكبير على الديون. يمكنه الاستفادة من استقراره المالي لتوسيع أنشطته الاستثمارية.

توصيات لتحسين هيكل رأس المال وتقليل المخاطر

1. تنويع مصادر التمويل: يجب على مصرف بغداد والمصرف العراقي التجاري زيادة الاعتماد على التمويل الذاتي لتقليل المخاطر المالية.
2. زيادة الاحتياطات المالية: لتعزيز قدرة المصارف على مواجهة الأزمات وتقلبات السوق.
3. تحسين إدارة الديون: من خلال تقليل نسبة الديون طويلة الأجل، وتحسين شروط التمويل.
4. تعزيز كفاءة العمليات التشغيلية: للحد من المخاطر التشغيلية وتحسين الربحية.

Reference:

المصادر:

- 1- الشرع، عقيل شاكر، "المصارف التجارية ودورها في تمويل النشاط السياحي العراقي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، العراق، 2003.
- 2- Rose, Peter S. &Hudgins, Sylvia C., "Bank Management and Financial Services", 7th Ed, McGraw-Hill International Edition, Singapore, 2008.
- 3- Rose, Peter S., &Hudgins, Sylvia C., "Bank Management and Financial Services", 8th Ed. McGraw-Hill Companies, Inc., New York, 2010.
- 4- Baker, H. Kent, & Greg F., "Investment risk management", 1sted, Oxford University Press, New York, 2015.
- 5- Financial Risk Management، " David L. Olson و Desheng Dash Wu، 2010pp33-45،

- 3- العامري، محمد علي ابراهيم، الإدارة المالية المتقدمة، ط1، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 6- Mahfud, A., "Sources and Uses of Funds in the Libyan Commercial Banks", Exclusive e-Journal, 2017.
- 7- Ball, R., Gerakos, J., Linnainmaa, J. T., & Nikolaev, V., "Earnings, retained earnings, and book-to-market in the cross section of expected returns", Journal of Financial Economics, Vol.135- No.1, 2020.
- 8- Baker, H. Kent, & Martin, Gerald S., Financing Decisions": Theory, Evidence, Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, 2011.
- 9- Huang, R., & Ritter, J. R., "Testing the Market Timing Theory of Capital Structure", Journal of Finance, Vol.1-No.2, 2005.
- 10- Adeyemi, S. B., & Oboh, C. S, "Perceived relationship between corporate capital structure and firm value in Nigeria", 2011.
- 11- Willsher, Richard, "Export Finance: Risks, Structures and Documentation", 1st Ed, Palgrave Macmillan UK, 1995.
- 12- Olsson, Carl, "Risk Management in Emerging Markets", 1st Edition, Pearson, Britain, 2002.